



ورقة عمل مقدمة

عن جمعية البنوك اليمنية

Yemen Banks Association

حول استخدام الريال الإلكتروني كأحد أهم وسائل الدفع الإلكتروني

إعداد

أكرم الجرموزي

مسئول الدراسات والبحوث

عضو مجلس إدارة جمعية البنوك

❖ أولاً المقدمة:

تعتبر جمعية البنوك جمعية مستقلة تمثل جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية وتعمل جاهداً في حل جميع القضايا والعوائق المتعلقة بالبنوك كما تعمل بالتنسيق فيما بينها وبين البنك المركزي والإطراف ذات العلاقة بشكل مهني لتحسين جودة الخدمة المصرفية ومنها انظمة الدفع الالكتروني.

وانطلاقاً من الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة في تجاوز أزمة السيولة النقدية للعملة المحلية عبر وسائل التداول الإلكترونية الحديثة للنقود في رفع معدل التداول الإلكتروني بين الجمهور وتحقيق الشمول المالي ، ونظراً للتطور التقني في العصر الحديث ومنها ما يتعلق بالخدمات في مجالات الاتصال وعالم المال والاعمال فقد ظهر استخدام (النقود) الريال الالكتروني عبر الهاتف المحمول بتقنياته وتطبيقاته كأحدث وسيله في تقديم خدمات الدفع الالكتروني التي تعمل تحت التصنيف المالي والأداء من أو عبر جهاز المحمول بدلاً من الدفع نقداً أو بشيك أو عبر بطاقات الائتمان وأتاح تطور أجهزة الهاتف المحمول واستخداماتها إلى تقديم خدمات مصرفية من خلال الهاتف المحمول مثل التحويل بين البنوك الكترونياً .

بمعنى آخر استخدم الهاتف المحمول كقناة لإجراء معاملات مع المصرف الذي ينتمي له العميل ثم ربط العميل بالخدمات الأخرى المتاحة مثل : استخدام الهاتف المحمول لتخزين أو الاحتفاظ بقيمة مالية وتحويلها الى الآخرين للوفاء بمتطلبات مالية .

وقد ساهم انتشار هذه الخدمة في تقديم خدمات مالية أساسية لكثير من الأفراد ممن لم يكن لهم أي اتصال بالقطاع المصرفي أو لم تتم تغطيتهم بالخدمات المصرفية ويعد استخدام النقود الإلكترونية (الريال الإلكتروني) كأحد وسائل الدفع التي ستساعد البنوك في جذب أكبر عدد ممكن من الأفراد والشركات لدى القطاع المصرفي وكذلك تحقيق الشمول المالي، وتعزيز الثقة لدى الجمهور وعودة الودائع لدى البنوك وحل أزمة السيولة وعليه تحسن وتعافي القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.

المحور الأول / ماهية النقود الإلكترونية

النقود الإلكترونية

تعني وحدات الكترونية ذات قيمة نقدية تعادل كل وحدة ريال يماني فقط دون غيره من العملات الأخرى يصدرها بنك يعمل في اليمن وهذه الوحدات تمثل التزام على البنك المصدر لها وذلك شريطه استلام البنك قيمة النقد (بالريال اليمني) لا تقل عن قيمه وحدات النقود الإلكترونية ويكون لهذه الوحدات المحددات التالية :-

- ١-مخزونه على أجهزه أو وسائط الكترونية أو مغناطيسه .
- ٢-مُصدره شرط استلام المُصدر قيمة النقد وأن لا تقل عن قيمة النقود الإلكترونية
- ٣-تقبل على أنها وسيلة دفع من قبل اشخاص طبيعيين أو معنويين من غير المُصدر لها وقابلة للاستبدال إلى النقد .

ومن الشروط الهامة جداً للنقود الإلكترونية قبولها لدى جهات أخرى غير الجهة المُصدرة وأن تقوم الجهة المُصدرة باسترداد تلك النقود الإلكترونية ودفع قيمتها المكافئة من النقد التقليدي عند الطلب ويظل هذا الشرط فارقاً جوهرياً بين النقد الإلكتروني وبين الوحدات الزمنية للبث (air time units) لخدمات شركة المحمول والتي لا يجوز استردادها مرة

أخرى من الشركة ولكن يجب استهلاكها في مقابل خدمات الشركة والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما قيمة النقود الالكترونية وعلاقتها بالعملة التقليدية ؟

تُصدر النقود الالكترونية بقيمة مساوية لعملة دولة الاصدار تحت قواعد تحكم عملية الاصدار بهدف الحفاظ على عملة الدولة وألا يتم العبث بها بسبب اصدار النقد الالكتروني من قبل جهات غير معنية بالسياسة النقدية وبالتأثير على قيمة العملة ومن أهم تلك القواعد منع الجهات المُصدرة من منح فائدة على الاموال الالكترونية المودعة لعدم اعطائها الفرصة لخلق نقد جديد وذلك لأنه اذا كان المبدأ أن أي نقد الكتروني يتم اصداره هو مقابل نقد حقيقي تم إيداعه وبالتالي فلا يمكن أن يتم خلق نقد إلكتروني جديد بدون إيداع نقد حقيقي حتى لو كان خلق النقد الالكتروني يتم في صورة منح فائدة على النقد المودع والهدف الأهم من هذا القاعدة هو الحفاظ على الثقة بالنقد المُصدر الحقيقي وبالتالي الحفاظ على قيمة النقد الحقيقي من التلاعب بسبب النقود الالكترونية المصدرة من أي جهة غير البنوك المركزية و القاعدة الثانية الأكثر شيوعاً هي عدم منح ائتمان مقابل النقد الالكتروني للحد من التضخم النقدي كما حدد في قرار المحافظ رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ م بشأن القواعد التنظيمية لتقديم المؤسسات المالية خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول والذي قضى بأن تكون راس مال الشركة المالية ٢ مليار ريال يماني مودع لدى احدى البنوك ، مع تأمين نقدي بمبلغ ٢٠٠ مليون ريال يماني مودع لدى البنك المركزي ، كما يعتبر هذا القرار أو التعميم المنظم للاصدار النقدي الألكتروني من قبل الشركات المالية وشركات الاتصالات بجانب البنوك العاملة في هذا المجال انطلاق الرؤية الاستراتيجية والمسار الصحيح لذلك.

المحور الثاني : أهمية واهداف استخدام النقود الالكترونية

أصبح من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي والاجتماعي قدرة الافراد والمؤسسات الصغيرة على استخدام الخدمات المالية بما في ذلك فتح الحسابات ، تحويل الأموال والحصول على قروض صغيرة لتحقيق فرص النمو والوصول الى المبتغى والهدف خاصة في الدول النامية أو الاقل نمواً حيث يصعب توفير الخدمات المالية بشكل مناسب مقارنة بالدول المتقدمة ، ومن العوامل المؤثرة في هذا المؤشر :

١- التكلفة العالية لفتح وإدارة فروع للمصارف في المناطق القروية والبعيدة .

٢- ارتفاع تكلفة إدارة الحسابات مما يؤدي وبشكل عام بوضع قيود على عملية فتح الحسابات وطلب حد أدنى من الرصيد وقد يمثل قيمة مرتفعة لفتح الحساب .

٣- استهلاك مبالغ مرتفعة كمصاريف مصرفية .

كل هذه العوامل تمثل تحديات متعددة أمام الفقراء والافراد ذوي الدخل المحدود لفتح حسابات مصرفية وبالتالي حرمانهم من عدد من الخدمات المصرفية المهمة .

لذا تعتبر خدمات الدفع الالكتروني عبر المحمول من أهم الوسائل حالياً لدمج الفقراء وذوي الدخل المحدود في النظام المالي وبهذا تكون خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول قادرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية الاتية :

١- الشمول المالي (Financial Inclusion) ويقصد به تعزيز وتسهيل

وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من

استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة الى توفير خدمات مالية

متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات
ومن الاهداف الرئيسية للاشتمال المالي :-

(أ) تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية
لتعريف المواطنين لأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها
والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق
الاستقرار المالي والاجتماعي . (Financial & social stability)

(ب) تعزيز وحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية من خلال
إعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية
الحاليين والمحتملين لحقوقهم وواجباتهم.

(ج) تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف
المعيشة للمواطنين .

٢- ارتفاع عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي:

أن عودة العملاء سوى افراد أو شركات من خلال الاستخدام الريال
الاكتروني كوسيلة للتبادل التجاري عبر المصارف سيعزز الثقة
المصرفية لدى الجمهور مما يعمل على ارتفاع الودائع داخل
الجهاز المصرفي والتي بدورها تحسّن وتعافي البنوك خاصة
والاقتصاد عامة .

٣- تحقيق فرص نمو اقتصادي : لاشك ان العدوان والحصار الاقتصادي

وتداعياتهما وما برز عنهما من أزمات قد تسبب في تدهور النشاط
المصرفي واختلال الموازين النقدية وتسبب في انهيار سعر العملة
الوطنية مساهم في ارتفاع خسائر هذا القطاع التي طالت اثاره كافة
القطاعات الاقتصادية والجوانب الانسانية حيث شهد نمو العرض

النقدي حتى عام ٢٠١٨ م بمعدل زيادة العرض النقد بحوالي ٦٢% حيث ارتفع العرض النقدي من ٣١٠٦ مليار ريال سنة ٢٠١٤م إلى ٥٠٣١ مليار سنة ٢٠١٨م والذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية هذا من جانب وأيضاً ارتفاع الطلب على العملة الصعبة مما عمل على ارتفاع سعر الدولار والذي بدوره تكبدت البنوك خسائر شراء النقد بمعدل ٤٠% وأكثر (المرجع تقرير وزارة المالية لسنة ٢٠١٨)

كما أن العرض النقدي لسنة ٢٠١٨ كما ذكرنا سابقاً بحوالي ٥٠٣١ مليار منها ٦٢٤ مليار ودائع تحت الطلب و ٢٠٠٩ مليار شبة النقد و النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بحوالي ٢٣٩٩ مليار ريال ومن خلال تفعيل النقود الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية من خلالها وتعزيز ثقة المواطن اليمني بالجهاز المصرفي ككل.

٤- أن استخدام وسائل الدفع الالكتروني عبر القطاع المصرفي سيعزز الثقة لدى جميع اطراف مستخدمي انظمة الدفع الالكتروني سوى مستهلك السلع والخدمات (المستخدم) أو مقدم السلع والخدمات (شركات أو وكلاء) في حماية حقوقهم وحفظ ارصدتهم والتي ستكون تحت اشراف ورقابة قطاع الرقابة على البنوك لدى البنك المركزي .

٥- النقود الإلكترونية ستعمل على تخفيض الطلب على النقود الورقية

ولو بشكل نسبي والتي تُعاني منها بعض البنوك بسبب شحة

السيولة وارتفاع كلفتها .

٦- الشراكة الحقيقية بين البنوك وبين مؤسسات وشركات الاتصالات والتي بدور الاول في تلقي الودائع وفتح الحسابات وهو من نشاطها الرئيسي ، بينما الثاني توفير البنية التحتية لانظمة الدفع الالكتروني وبالتالي القدرة البنوك في إدارة انظمة الدفع بشكل افضل وبتقنيات عالية.

٧- خدمة النقود الإلكترونية هي خدمة مصرفية تعتمد على الهاتف النقال حيث يكون الحساب المصرفي للعميل هو نفس رقم هاتفه المحمول الأمر الذي سيمكنه من القيام بمعظم الوظائف والعمليات المصرفية .

إذا الاهداف الرئيسية من خدمات النقد الإلكترونية كوسيلة للدفع

تكمن في العديد من النقاط :

١- التخلص أو الحد من استخدام السيولة النقدية الورقية .

٢- تحقيق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع.

٣- ابتكار وسائل دفع جديدة للمواطنين في دفع قيمه احتياجاتهم

الشخصيه

٤- وسيله مهمة جدا في السيطرة والحفاظ على السياسات النقدية

الخاصة بالبنك المركزي

٥- تعتبر عامل مهم في احكام السيطرة على تلاعب الصرافين بالنقد واسعار الصرف وحسب المنشور البنك المركزي انه سمح التحويل للعملة الصعبة في النقد الالكتروني .

٦- تساعد في وضع اطار عام للتعاملات النقدية ووسيلة للإيفاء بمتطلبات المواطنين والتزاماتهم

٧ - تعتبر عامل مهم في توزيع المساعدات النقدية للضعفاء والفقراء والوصول إلى المناطق الريف التي يصعب البنوك الوصول إليها .

المحور الثالث : آلية إدارة نظام الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول

تعريف نظام الدفع / نظام الكتروني يضعه ويشغله بنوك في اليمن للدفع عن طريق الهاتف المحمول وفقاً لقواعد بعد الحصول على ترخيص من البنك المركزي اليمني.

يقصد بإدارة النظام أي إدارة كافة الجوانب بالنظام بما فيها ملفات أصحاب الحسابات ، وملفات الحركات على الحساب بما فيها التحويلات والايذاعات والسحوبات المنجزة في تلك الحسابات وفي هذا الصدد وبما أن هناك إختلاف بين النقود الالكترونية والنقود الورقية فأن حسابات نظم الدفع عبر الهاتف النقل يختلف عن حسابات العملاء لدى شركات الهاتف المحمول حيث أن عملاء شركة الهاتف المحمول تستخدم فقط في اجراء مكالمات أو الحصول على خدمات أخرى من الشركة كما أن الاموال التي تُدفع مقدماً للشركة المحمول (prepaid) هي مقابل خدمة يحصل عليها العميل ولا يمكن للعميل استرجاع أمواله.

في حين و أن الأموال المودعة في نظام الدفع عبر الهاتف النقال مودعه على سبيل الأمانة ولا تمتلكها الشركة بل تبقى في ملكية العميل صاحب الحساب وهناك ثلاثة نماذج محورية يدور حولها تقديم النماذج المختلفة لنظام الدفع عبر الهاتف النقال :

١- نموذج إدارة النظام بواسطة المصارف فقط .

يكون هذا النموذج هو المناسب في حالة وجود قطاع مصرفي متحقق من حيث إدارة المخاطر . حيث يميل القطاع المصرفي الى إدارة النظام لكونه يقع ضمن نطاق نظم الدفع القومية وبما أن أصل نشاط فتح الحسابات وتلقي الايداعات هو نشاط مصرفي لذلك يميل القطاع المصرفي الى إدارة النظام ورغم ان إدارة النظام من قبل المصارف عادة ما يكون أكثر كلفة مقارنةً بإدارة من قبل شركات الهاتف المحمول الا أن الميزة الأساسية في هذه الحالة هي وجود فرص لتقديم خدمات مصرفية إدارية لصاحب الحساب وربطه بالخدمات المصرفية الأخرى كما أن إدارة المصارف للنظام كاملاً يتيح لها تحمل المسؤولية عن كل الاطراف المشتركة في الخدمة

٢- نموذج إدارة النظام بواسطة شركة الهاتف النقال فقط .

تمتلك شركة الهاتف المحمول الكثير من الخبرات في إدارة مكونات مثل هذه النظام حيث أن مستخدمي النظام هم بالاصل عملاء لهذه الشركة وشبكات توزيع الخدمة أو ما يعرف بالوكلاء وهم على علاقة يومية بها والشبكة التي تستقبل أوامر العميل بالإيداع والسحب والتحويل ومنظومتها هي الجزء المهم من البنية التحتية التي تديرها شركات المحمول وبالتالي

فأن كل هذه العوامل لها أثر في تقديم خدمات النظام بتكلفة أقل مقارنة مع النموذج السابق خاصة عند تقديمه دون الاستعانة بشركات المحمول .

٣- نموذج إدارة النظام بواسطة الهاتف النقال والمصارف معاً .

يعتمد هذا النموذج على الشراكة بين المصارف وبين شركات الهاتف المحمول من خلال الاستفادة من خبرات كل طرف وخبرته مع الأخذ بالاعتبار القوانين المنظمة لكل منهما ويكون المصرف هو المسؤول عن فتح الحساب وتلقي الأيداعات بينما تكون شركة المحمول مسؤولة عن إدارة الوكلاء وتوفير البنية التحتية للنظام .

وسوى كان مشغل النظام مصرفاً أو شركة هاتف محمول أو كلاهما فإن السلطات في داخل البلد تبقى هي المسؤولة لمنح رخصة تشغيل النظام أما من البنك المركزي أو مؤسسات تنظيم الاتصالات أو وزارة الاتصالات في البلد وفي بعض الدول لا تكون مثل هذه الخدمات خاضعة لأي سلطة منظمة ، لكن الأفضل أن يخضع هذا النظام لسلطة البنك المركزي بحيث يكون البنك المركزي الجهة الوحيدة التي يكون لها سلطة إصدار النقد داخل الدولة وأي إصدار لوسيلة أخرى تحتوي على قيمة مثل قيمة النقد أو العملة المحلية ويجب أن تتم بموافقة البنك المركزي كذلك فإن إصدار النقود الإلكترونية المستخدمة من قبل أطراف متعددة بالنظام يفترض أن هذه النقود الإلكترونية تحمل قيمة مساوية لقيمة النقد الحقيقي ، مما يتطلب موافقة البنك المركزي ويرجع ذلك لأهمية تدخل البنك وضبط الجوانب التالية :

- ١- التوسع في استخدام النقود الالكترونية دون ضوابط يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعروض من النقد وبالتالي حدوث تضخم والتأثير على قيمة العملة داخل البلاد وهذا يدخل في صميم عمل البنوك المركزية .
- ٢- عدم وجود ضوابط في الاصدار والتسجيل وإدارة تلك النظم يؤدي إلى وجود عدم ثقة في النقد الالكتروني وهذا يؤدي إلى تداعيات سلبية عديدة .
- ٣- عملية إصدار النقد بدون ضوابط يمكن أن تجعل المصدر يقوم ببعض عملية التزوير بمعنى إصدار نقود الكترونية بدون غطاء من النقد الحقيقي وهذا عمل شديد الضرر بالعملة المحلية .

❖ نموذج لأحدى البنوك عن الخدمات المقدمة من خلال النقود الالكترونية بالشراكة مع شركات الاتصالات:

❖ مزايا الخدمة (النقود الإلكترونية) :

- ليس بالضرورة أن يكون لديك حساب بنكي ، وإنما يكفي ان يكون لديك هاتف محمول للاشتراك في الخدمة .
- يمكنك استقبال وارسال الاموال وكافة الحوالات المالية عبر الهاتف المحمول .
- سداد كافة فواتير (الهاتف ، الانترنت ، المياه ، الكهرباء وغيرها)
- وسيلة دفع الكترونية جديدة توفر الوقت والجهد في دفع فواتير المشتريات والرسوم وغيرها.
- وسيلة لاستلام المرتبات ودفع الرسوم الحكومية
- تضم خدمة موبايل موني مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية من خلال تقنية الرسائل القصيرة SMS أو عبر تطبيقات الموبايل.
- تمتع بالسرية العالية وسهولة وأمان ومراعاة الخصوصية في استخدام الخدمة.

➤ إمكانية استخدام الخدمة بفعالية وكفاءة من أي مكان وفي أي وقت باستخدام الهاتف المحمول.

❖ الخدمات المقدمة عبر موبايل موني:

من خلال الرسائل النصية الى موبايل موني يمكنك الحصول على الخدمات لتالية :

- تحويل الاموال من هاتف محمول الى هاتف محمول آخر.
- ارسال واستقبال الاموال وكافة الحولات المالية .
- سداد كافة الفواتير.
- سداد المشتريات والدفع الالكتروني (من المواد الغذائية ، والمستلزمات المنزلية والالكترونية والمدفوعات الحكومية ، وكذلك اقساط القروض المستحقة)
- الاستعلام عن الرصيد
- الاستعلام عن تفاصيل آخر العمليات .
- طلب كشف حساب تفصيلي يرسل بالبريد الالكتروني .
- توقيف الخدمة بشكل مؤقت .
- تغيير كلمة السر .

المحور الرابع :التحديات و التوصيات المقترحة فى إنجاز النقود

الإلكترونية:

- ١- ارتفاع كلفة الرسائل النصية SMS والاشتراكات السنوية الخاصة و short Code و USSd المدفوعة لمؤسسات وشركات الاتصالات ، حيث ان الخدمة الالكترونية تعتمد بشكل كبير على الرسائل النصية لإشعار العميل عن كل عملية قام بها ، للعلم انها تقدم مجاناً للعميل وذلك لسعي في نشر الخدمة الالكترونية.
- ٢- أن انظمة الدفع الالكتروني التي تعمل عن طريق البنوك يجب ان تكون تحت اشراف البنك المركزي المباشر وذلك للأسباب التالية :
 - أ- الاصدار النقدي الالكتروني من مسؤولية البنك المركزي وذلك لتحقيق الرقابة والتغطيات النقدية اللازمة لذلك.
 - ب- يجب أن تكون النقود الالكترونية تساوي في قيمتها النقود الحقيقية المودعة لدى البنوك وهي كأمانة .
 - ح- طبيعة حسابات انظمة الدفع الالكتروني هي حسابات دفع مسبق وبالتالي لا يجوز منح ائتمان مقابل نقود الكترونية والسبب الرئيسي في ذلك عدم قدرة البنوك في استثمار الأموال المودعة مقابل النقود الالكترونية في استثمار قصير الاجل .
- ٣- تعزيز المسؤولية القانونية لدى جميع اطراف التعامل انظمة الدفع الالكترونية في نظام اعرف عميلك (Know your customer) من أجل تأكيد العمليات المالية الالكترونية في إطار المراقبة ضد الاحتيال وغسل الاموال ، وكذلك حماية اموال مستخدمي أنظمة الدفع الالكتروني.

٤- ستساعد في حل أزمة السيولة وذلك عبر تفعيل التبادل التجاري لمختلف أنواع السلع من خلال هذه الخدمة وبالتالي ينخفض الطلب على النقود الورقية هذا من جهة .

٥- ايضا تواجهه البنوك مخاطر السيولة في حالة طلب الوكلاء أو المستخدمين سحب حساباتهم نقد ورقي ، وعليه كما ذكرنا في البند رقم ٢ البند ب ان الاموال الخاصة بالنقود الالكترونية لا يتم التصرف فيها وتكون على سبيل الامانة وتكون تحت وإشراف ورقابة البنك المركزي .

٦- نشر الوعي لدى المجتمع من الفائدة في استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال ايداع الاموال في رقم هاتفية المحمول ، واستخدام الريال الالكتروني في سدد التزاماته .

٧- أن هذه الخدمة تتمتع بكافة الضمانات اللازمة لمختلف الأطراف وبالسرية والخصوصية والأمان بدرجة عالية ، وأن اموال مودعة لدى البنوك وله الحرية في سحب حسابه نقداً وفي أي وقت.

٨- كما نوصي جميع البنوك والشركات المالية المصرح لها بالتعامل مع (شركة الخدمات المالية اليمنية) والمملوكة لجميع البنوك العاملة وتحت إشراف البنك المركزي، حيث اصدر البنك المركزي تعليمات في 2005 تتضمن أن يجب على البنوك العاملة التعامل مع (المقسم الوطني) الذي بدوره يتحقق الربط الشبكي بين البنوك لتحقيق المقاصة الإلكترونية ، وحين الوقت في تفعيل هذا الشركة الوطنية والمجهزة بجميع التجهيزات التقنية لتكون منصة إلكترونية للتداول بين المحافظ

الإلكترونية وبإشراف البنك المركزي والتي ستكون قيمة مضافة لخدمات النقود الإلكترونية .

وأخيرا اتقدم بالشكر والتقدير لرئيس الجمعية الأستاذ محمود قائد والأستاذ عبدالملك الثور والأستاذ عبدة الصياد والأستاذ يحي الكبسي وعلى جميع أعضاء مجلس الإدارة و العاملين في الجمعية في تعاونهم معنا وتزويدنا بكل المعلومات لإنجاح هذا العمل .
هذا ماتم عرضة عليكم بصورة مختصرة عن وجهة نظر الجمعية من استخدام الريال الإلكتروني كأحد اهم وسائل الدفع الإلكتروني .

والله ولي الهداية والتوفيق،،،

أكرم الجرموزي
مسئول الدراسات والبحوث
عضو مجلس ادارة جمعية البنوك

المراجع الرئيسية :

- تقرير وزارة المالية الصادر لسنة ٢٠١٨ .
- تجربة جميع البنوك المتعاملة مع النقود الإلكترونية.
- بنك اليمن والكويت - فلوسك .
- كاك بنك - موبايل موني .
- بنك التضامن - محفظتي .
- بنك الكريمي - ام فلوس ، الكريمي جوال.
- البنك اليمني للانشاء والتعمير - موبايل مصرفي
- بنك الامل - بياس